التزام دولي) وبين المسؤولية السياسية (التي تظل خاضعة لتقدير القيادة العليا في الدولة). ففي العمل الدولي، عموماً، والذي ينتفي فيه الالزام القانوني، حيث انه يخضع لمنطق القوة، تظل المسؤولية السياسية اقوى من المسؤولية القانونية. وفي حالة قطاع غزة الذي يرتبط مع مصر بقضايا ذات بعد قومي، فان المسؤولية السياسية، اي مسؤولية مصر السياسية عن القطاع، يكون عليها المعول الوحيد(٩٣).

ان مصر وقطاع غزة والقضية الفلسطينية على بداية مرحلة جديدة: فمنذ تغير القيادة المصرية، بعد اغتيال الرئيس السادات وبالتحديد منذ النصف الثاني من العام ١٩٨٢ (بعد غزو اسرائيل للبنان)، بدأت القيادة المصرية في العودة، من جديد، الى الانغماس في قضايا الصراع العربي ـ الاسرائيلي، حيث اعتقدت بامكانية الجمع بين خطين متوازيين: الخط الاول يتمثل في الابقاء على علاقات الحد الادنى مع اسرائيل، ضمن اطار علاقاتها العامة مع الولايات المتحدة الاميركية، بما يكفل حيوية استكمال تنفيذ الشق المصري من اتفاقيتي كامب ديفيد، وتدفق المعونات الاميركية على مصر لحل معضلات الاقتصاد المصري؛ والخط الثاني يتمثل في الانفتاح على العالم العربي، رسمياً، من خلال البوابة الفلسطينية، بما يكفل جذب الاطراف العربية الى مسيرة السلام مع اسرائيل، ضمن المفهوم المصري الذي ينطلق من ان عملية التسوية مع اسرائيل هي عملية تراكمية متصاعدة تسير وفق خطوات متتالية.

وهكذا، ففي الوقت الذي ابقت القيادة المصرية على السفير الاسرائيلي في القاهرة، فانها سحبت سفيرها من تل ـ ابيب، احتجاجاً على الغزو الاسرائيلي لبيروت العام ١٩٨٢(٩٤)، ونسقت في تحركاتها مع كل من الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، وباركت الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني (الموقع في شباط ـ فبراير ١٩٨٥) وسعت الى كسب الاعتراف الدولي به(٩٥).

وعلى ذلك، فقد شهدت فترة رئاسة الرئيس حسني مبارك تغيراً ملحوظاً في النظرة المصرية الى حل الصراع العربي ـ الاسرائيلي، بعدما اقلعت، في نهاية عهد الرئيس السادات، عن مفهوم الحل الشامل لذلك الصراع. فعلى الرغم من تعثر مباحثات الحكم الذاتي، المنصوص عليه في الشق الفلسطيني لاتفاقيتي كامب ديفيد بين كل من مصر واسرائيل والولايات الاميركية (وهو الخيط الباقي والضعيف من انغماس مصر، حتى ذلك الوقت، بقضايا الصراع بالمفهوم الشامل) وعقم هذه المباحثات أساساً، الا ان القيادة المصرية الجديدة تعهدت لوفد ارسلته اللجنة المركزية لـ «فتح» ضم كلاً من هايل عبدالحميد (ابو الهول) وهاني الحسن، في ايلول (سبتمبر) ١٩٨٥، ايقاف مباحثات الحكم الذاتي نهائياً. وبدأت القيادة المصرية، منذ ذلك الحين، تردد مفاهيم حول عقد مؤتمر دولي لحل مشكلة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، تحضره الاطراف كافة، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية(٩٦).

الا انه، على الرغم من توجه القيادة المصرية، مرة اخرى، نحو الاقتراب من مفهوم شامل لحل الصراع العربي ـ الاسرائيلي ضمن رؤيتها الخاصة، بدفع منظمة التحرير الفلسطينية الى التنسيق مع الاردن، والاعتراف بالقرار ٢٤٢، ودعوتها الى ايجاد علاقة سياسية خاصة بين الدولة الفلسطينية المستقبلية، التي قد تتمخض عن التسوية (تقوم اساساً في الضفة الغربية وقطاع غزة)، وبين الاردن، الا انها لم تعد الى تقديم التسهيلات التي كانت تمنحها لمواطني قطاع غزة في مصر. وتبقى هذه النقطة الاخيرة مرهونة بالعديد من العوامل والمتغيرات السياسية. وفوق كل هذا، يبقى السؤال المطروح، والذي يحتاج الى اجابة قاطعة، هو:

هل اكتفت القيادة المصرية الجديدة، في تحركها الجديد وانغماسها في قضايا الصراع العربي ـ الاسرائيلي، بالدعوة الى الربط بين مستقبل قطاع غزة ومستقبل الضفة الغربية في مصير واحد ؟ وربط